

Distr.: General
6 August 2012
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الرابعة عشرة

جنيف، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر - ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

زامبيا

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

أولاً - المنهجية

- ١- جرى استعراض جمهورية زامبيا في أيار/مايو ٢٠٠٨ في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وقبلت زامبيا، عقب الاستعراض، تسع عشرة توصية وتعهدت بالنظر في إحدى عشرة توصية وبإفادة مجلس حقوق الإنسان بموقفها في دورته الثامنة. ولم تقبل زامبيا ثلاث توصيات^(١). وقد أُتيحت التوصيات التي قبلتها زامبيا لإدارات ووزارات حكومية مختلفة لضمان تنفيذ هذه التوصيات من خلال الخطط الاستراتيجية للمؤسسات.
- ٢- وبغية إعداد التقرير الوطني للدورة الثانية للاستعراض، أعدت وزارة العدل استبياناً للمؤسسات ذات الصلة. والغرض من هذا الاستبيان هو جمع معلومات عما قامت به الإدارات والوزارات الحكومية لتنفيذ التوصيات التي تلقتها خلال عملية استعراض زامبيا في عام ٢٠٠٨. وأعقب ذلك تجميع هذه المعلومات في مشروع تقرير استخدم كأساس للمناقشات أثناء المشاورات الوطنية. وحظيت هذه المشاورات بمشاركة واسعة من المقاطعات العشر للبلد. واختير المشاركون في العملية التشاورية من المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على السواء.

ثانياً - التطورات التي طرأت منذ الاستعراض الأخير

- ٣- أجرت زامبيا، منذ الاستعراض الأخير، دورتي انتخابات رئاسية في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ على التوالي. وجاءت دورة الانتخابات التي أجريت في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ نتيجةً لوفاة الرئيس الثالث للجمهورية.
- ٤- وعقب الانتخابات التي جرت في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أكدت الحكومة الجديدة التي تولت السلطة الحاجة إلى تحسين نوعية حياة غالبية شعب زامبيا، لا سيما سكان المناطق الريفية. وتهدف الحكومة الجديدة إلى تحقيق نمو اقتصادي أعلى ومستدام من خلال البرامج الرامية إلى الإسراع بتمكين المواطنين اجتماعياً واقتصادياً، ولا سيما الشباب والنساء. وتتمثل مجالات التركيز الرئيسية للحكومة الجديدة في التعليم والصحة والزراعة والحكم المحلي والإسكان.
- ٥- وأجرت زامبيا، منذ الاستعراض الأخير، تعداداً للسكان. وتشير نتائج هذا التعداد إلى تزايد عدد سكان البلد من ١٦١ ٧٥٩ ٧ نسمة في عام ١٩٩٠ إلى ٩ ٨٨٥ ٥٩١ نسمة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٣ ٠٤٦ ٥٠٨ نسمة في عام ٢٠١٠. ويعني ذلك أن متوسط معدل النمو السكاني السنوي بلغ ٣,٢ في المائة في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠. ومن

(١) The recommendations that were not accepted included the recommendation that Zambia should de-criminalise same-sex sexual activity between consenting adults and that Zambia should develop programmes to respond to the HIV/AIDS related needs of sexually active gay men

جملة السكان البالغ عددهم ١٣ ٠٤٦ ٥٠٨ نسمة يبلغ عدد الذكور ٦ ٣٩٤ ٤٥٥ وعدد الإناث ٦ ٦٥٢ ٠٥٣ نسمة. ومن شأن نتائج التعداد أن تساعد الحكومة على التخطيط الفعال لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسكان زامبيا، وتحقيق أهداف أخرى.

٦- وقد باشرت زامبيا عدداً من عمليات وضع الدستور منذ حصولها على الاستقلال في عام ١٩٦٤. ولا تُعد غالبية عمليات وضع الدستور السابقة ناجحة لأن نواتجها النهائية لم تعبر عن آمال وطموحات غالبية سكان البلد. وبعد تولي الرئيس الخامس لجمهورية زامبيا، فخامة السيد ميشيل تشيلوفيا ساتا، مقاليد الحكم، شكّلت لجنة تقنية في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ لوضع دستور يلي آمال وطموحات شعب زامبيا. وشملت الاختصاصات العريضة للجنة التقنية مراجعة مشاريع الدساتير واستعراض تقارير لجان مراجعة الدستور السابقة ووضع مشروع دستور يضمن الفصل بين سلطات الهيئات الحكومية المختلفة من أجل إرساء ضوابط وموازين فيما بينها وضمان مساءلتها، وكذلك وضع دستور وطني يكفل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية والبيئية لجميع مواطني زامبيا، مع إيلاء اهتمام خاص لحقوق الطفل والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء وقطاعات المجتمع الضعيفة الأخرى.

٧- وقد بدأت اللجنة التقنية العملية التشاورية بإصدار أول مشروع دستور للجمهور في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢. ويهدف مشروع الدستور إلى حماية مجموعة أوسع من حقوق الإنسان بحيث تشمل لائحة الحقوق كلاً من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعزيز حقوق المرأة وعدم التمييز، وحقوق الطفل والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة. ويؤكد مشروع الدستور أن عدم التعرض للتعذيب، وحرية الوجدان والدين، وغير ذلك من الحقوق، لا يجوز المساس بها. وسوف يعتمد مواطنو زامبيا الدستور الجديد من خلال استفتاء وطني.

٨- وبغية زيادة تعزيز وحماية حقوق المرأة، واصلت الحكومة دعمها لبرامج النهوض بالمرأة في إطار وزارة تنمية المرأة والطفل^(٢). وتؤكد حكومة زامبيا أنه ما لم يُراع المنظور الجنساني في صياغة السياسات وتنفيذها، وذلك بمراعاة احتياجات كل جنس من الجنسين، من غير المرجح أن تتحقق الأهداف الإنمائية العامة للحكومة على نحو كامل. لذلك تعتمزم الحكومة مواصلة تعميم المنظور الجنساني في السياسات والتشريعات ودعم أنشطة التمكين الاجتماعي الاقتصادي للجميع، لا سيما المرأة.

(٢) The Gender in Development Division, which was responsible for Gender issues, has now been elevated to a Ministry headed by a full cabinet minister

ثالثاً - الإطار المعياري والمؤسسي لحماية حقوق الإنسان

ألف - الدستور

- ٩- ينص الباب الثالث من دستور زامبيا (لائحة الحقوق)، الفصل الأول من قوانين زامبيا، على الإطار الدستوري لزامبيا المتعلق باحترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- ١٠- ويقوم دستور زامبيا على القيم والمبادئ الأساسية التي تعترف بالقيمة المتساوية للرجال والنساء؛ واحترام حقوق وكرامة الأسرة البشرية؛ وسيادة القانون؛ ودعم الديمقراطية والشفافية والمساءلة والحكم الرشيد.
- ١١- ويهدف دستور زامبيا إلى الأعمال الفعلية لجميع حقوق الإنسان، رغم أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا تخضع لاختصاص القضاء ولكنها منصوص عليها في المبادئ التوجيهية لسياسات الدولة.

باء - التدابير التشريعية

- ١٢- سن البرلمان، عقب الاستعراض الأخير، قانون مكافحة العنف القائم على نوع الجنس، وهو القانون رقم ١ لسنة ٢٠١١. وينص هذا القانون على حماية ضحايا العنف القائم على نوع الجنس. وينشئ القانون لجنة مكافحة العنف القائم على نوع الجنس التي تشمل مهامها، في جملة أمور، رصد أنشطة جميع المؤسسات المعنية فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالعنف القائم على نوع الجنس؛ وتقديم توصيات لوضع خطة عمل وطنية لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس؛ ورصد التقدم المحرز في وضع خطة العمل الوطنية وتقديم تقرير بشأنه. كما ينشئ القانون صندوقاً لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس.
- ١٣- وتتعترف حكومة زامبيا بالتأثير السلبي للاتجار بالأشخاص على التمتع بعدد من حقوق الإنسان، مثل عدم التعرض للاسترقاق والعبودية والسخرة. ولهذا السبب سن البرلمان خلال فترة الاستعراض قانون مكافحة الاتجار بالبشر، وهو القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٨. وينص هذا القانون على حظر ومنع الجرائم المتعلقة بالاتجار بالبشر ومحكمة مرتكبيها. وهذا القانون هو الأشمل في مكافحة الاتجار بالبشر، فهو يدرج أحكام بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه، في التشريعات المحلية.
- ١٤- وشرعت الحكومة في سن تشريع يهدف إلى حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويسعى مشروع قانون حماية الأشخاص ذوي الإعاقة إلى إدراج أحكام اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التشريعات المحلية. ومن شأن هذا التشريع أن يعزز ويحمي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على العدالة، والمشاركة في الحياة العامة

والحياة السياسية، والحق في التعليم والعمل وحرية التنقل. ويحظر مشروع القانون التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بجميع أشكال العمل، بما في ذلك شروط التوظيف وظروف العمل الآمنة.

١٥- وسنت حكومة زامبيا قانون التعليم رقم ٢٣ لسنة ٢٠١١ ليلغي قانون التعليم لسنة ١٩٦٦ ويحل محله. ويتمثل أحد العناصر المهمة لهذا القانون الجديد في أنه يهدف إلى إرساء أحكام اتفاقية حقوق الطفل فيما يتعلق بالتعليم في التشريعات المحلية. ويؤكد هذا القانون بقوة حق أي شخص في الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وفي التعليم الأساسي والثانوي. وتلتزم الحكومة، بموجب هذا التشريع، بإتاحة التعليم العام والمهني وتيسيره على نحو تدريجي للجميع. كما يعترف هذا القانون بحق الطفل في التعليم الأساسي المجاني. غير أن التعليم الأساسي المجاني مطبق بالفعل بموجب سياسة التعليم الأساسي المجاني، وهذا القانون يمثل فحسب الأساس التشريعي القوي لتنفيذ تلك السياسة.

جيم- التدابير القضائية

١٦- تنص المادة ٢٨ من الدستور على أنه يجوز لأي شخص يدعي أن أيًا من أحكام لائحة الحقوق المكفولة له انتهك أو يُنتهك أو من المرجح أن يُنتهك أن يلتزم الانتصاف من المحكمة العليا. وتتيح هذه المادة للمحكمة النظر في الطلب والبت فيه، وإصدار ما تراه مناسباً من الأوامر العادية أو أوامر الإحضار أو التوجيهات لغرض إنفاذ أو ضمان إنفاذ أي حكم من أحكام لائحة الحقوق.

١٧- وفي ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩، أنشأت حكومة زامبيا محكمة المطالبات الصغيرة عملاً بالباب ٤٧ من قانون محاكم المطالبات الصغيرة من قوانين زامبيا، وقانون تعديل محاكم المطالبات الصغيرة رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٨. والغرض من هذه المحاكم هو الإسراع بالبت في القضايا التي تنطوي على مطالبات صغيرة، وقد تم تفعيل هذه المحاكم في إطار التدابير التي تنفذها حكومة زامبيا للإسراع بإقامة العدالة.

١٨- وشرعت حكومة زامبيا في تقديم التدريب في جميع أنحاء البلد في مجال حقوق الإنسان للقضاة العاملين في المحاكم المحلية. وتتولى الحكومة ومنظمات المجتمع المدني تقديم هذا التدريب.

دال- التدابير السياسية

١- السياسة الوطنية لمكافحة الفساد

١٩- كان الفساد ولا يزال عائقاً لا يستهان به أمام الحكم الرشيد في زامبيا. ومنذ حصول زامبيا على استقلالها في عام ١٩٦٤، أجرت الحكومات المتعاقبة إصلاحات قانونية

ومؤسسية واقتصادية واجتماعية استهدفت في المقام الأول تعزيز الحكم الرشيد من أجل تحسين تقديم الخدمات العامة والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢٠- وتتعترف الحكومة بأن زيادة تفشي الفساد ألحق آثاراً سلبية بجهود البلد في النهوض بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية. فالفساد يحد من فرصة حصول المواطنين على السلع والخدمات العامة ويقلص من حرية الاختيار السياسي في الانتخابات. ومن الممكن أيضاً أن يرتبط الفساد بتزايد الفقر، فانتشار ممارسات الفساد يؤدي إلى الاستبعاد الاجتماعي للفقراء من حرية الحصول على السلع والخدمات العامة.

٢١- وقد أدى إطلاق كل من البرنامج الوطني لبناء القدرات في مجال الحكم الرشيد في زامبيا في عام ٢٠٠٠، وتقرير الدراسة الاستقصائية الوطنية الأساسية بشأن الحكم الرشيد في عام ٢٠٠٤، إلى اعتماد سياسة مكافحة الفساد في آب/أغسطس ٢٠٠٩. وتمثل هذه السياسة الشاملة المتعلقة بالفساد إطاراً لوضع سبل لمنع ومكافحة الفساد بطريقة شاملة ومنسقة وجامعة ومستدامة.

٢- خطة تطبيق اللامر كزية

٢٢- أطلقت الحكومة في عام ٢٠٠٩ خطة تطبيق اللامر كزية تمشياً مع رؤيتها في تحقيق اللامر كزية الكاملة في نظام الحكم. والهدف العام لهذه الخطة هو تطبيق وتفعيل سياسة اللامر كزية الوطنية التي اعتمدها الحكومة في عام ٢٠٠٢. وتلتزم حكومة زامبيا بموجب سياسة اللامر كزية الوطنية بمساعدة السلطات المحلية على رفع مستوياتها فيما يتعلق بالمساءلة والشفافية في استخدام الموارد المحلية. وشرعت الحكومة أيضاً في إنشاء مناطق لتحسين تقديم الخدمات من خلال نظام اللامر كزية.

٣- العنف القائم على نوع الجنس

٢٣- تنفذ حكومة زامبيا خطة عمل وطنية لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس. وأصدرت الحكومة في أيار/مايو ٢٠١٢ المبادئ التوجيهية الوطنية للمعالجة المتعددة التخصصات لضحايا العنف القائم على نوع الجنس. وتستهدف هذه المبادئ التوجيهية ضمان التعاون بين الشرطة والدوائر الصحية والقانونية والقضائية والعاملين في الرعاية الاجتماعية من أجل التصدي لجميع حالات العنف القائم على نوع الجنس وتبناها.

هاء- الهياكل الأساسية الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٢٤- تنشئ المادة ١٢٥ من الدستور لجنة مستقلة لحقوق الإنسان تكون شريكاً أساسياً في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويُنص على مهام اللجنة في الفصل ٩ من قانون لجنة حقوق

الإنسان، الباب ٤٨ من قوانين زامبيا. وتتمتع لجنة حقوق الإنسان بعدة صلاحيات، سواء بمبادرة منها أم بناءً على استلامها شكوى، منها التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، والتحقيق في أي إخلال بالعدالة، واقتراح تدابير فعّالة لمنع انتهاك حقوق الإنسان.

٢٥- وتعمل وحدة حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل على ضمان وفاء زامبيا بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وذلك بالتعاون هذه الوحدة مع الوزارات والإدارات الحكومية الأخرى في تناول المسائل الناشئة المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك إعداد تقارير الدولة الطرف وتقديم المشورة للوزارات والإدارات الحكومية بشأن مسائل حقوق الإنسان.

٢٦- بالإضافة إلى التدابير التي تُوقشت آنفاً، ينص الإطار القانوني لزامبيا على إنشاء مؤسسات مستقلة لإرساء دعائم الديمقراطية الدستورية. وتشمل هذه المؤسسات ما يلي:

- لجنة وطنية للانتخابات؛
- هيئة عامة للشكاوى المتعلقة بالشرطة؛
- لجنة لمكافحة الفساد؛
- لجنة تحقيقات؛
- وحدة لدعم الضحايا تابعة لدائرة الشرطة في زامبيا؛
- هيئة معنية بالشكاوى المقدمة ضد الهيئة القضائية؛
- وزارة لتنمية المرأة والطفل.

٢٧- وتتمتع هذه المؤسسات بالاستقلالية وتخضع فقط للقانون، ويجب أن تتحلى بالنزاهة وأن تمارس سلطاتها وتؤدي وظائفها دون خوف أو مجاملة أو تحيز.

واو- نطاق الالتزامات الدولية المحددة في أساس الاستعراض

٢٨- على الصعيد الدولي، فإن زامبيا طرف في كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى الصعيد الإقليمي، فإن زامبيا طرف في بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن نوع الجنس والتنمية، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والميثاق الأفريقي بشأن حقوق الطفل ورفاهه، وبروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الخاص بحقوق المرأة في أفريقيا. وتقر الحكومة بالالتزامات التي تقع على عاتقها في ضمان تمتع سكان إقليم زامبيا بالحقوق المدرجة في جميع صكوك حقوق الإنسان التي انضمت إليها زامبيا، وذلك بسن وتنفيذ التشريعات والبرامج المناسبة ذات الصلة.

رابعاً - تعزيز وحماية حقوق الإنسان على أرض الواقع

ألف - تنفيذ الالتزامات الدولية المحددة في أساس الاستعراض والمتعلقة بحقوق الإنسان

٢٩ - واصلت زامبيا تنفيذ التزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان باعتماد تشريعات مثل قانون مكافحة العنف القائم على نوع الجنس، وقانون مكافحة الاتجار بالبشر، وإدراج أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التشريع الجديد.

٣٠ - ويشكل التأثير السلبي للفقر وأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز تحدياً كبيراً أمام تعزيز وحماية حقوق الإنسان في زامبيا. فقد أدت التأثيرات الطويلة الأجل الناجمة عن ارتفاع مستويات الفقر وتفشي الأمراض إلى زيادة ملحوظة في حدوث عواقب سلبية، مثل الأسر المعيشية التي يرهاها أطفال، والأطفال الذين يسكنون الشوارع، وهي عواقب تنجم في معظم الحالات عن الانهيار الكامل لهياكل الأسر الممتدة. وللتصدي لهذه المشاكل، اتخذت الحكومة تدابير لضمان الانخفاض التدريجي في مستويات الفقر ومعدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. ونفذت الحكومة تدابير حاسمة ومنهجية من أجل تنفيذ السياسات من خلال وزارة تنمية المجتمع وصحة المرأة والطفل، ووزارة الصحة، ووزارات أخرى.

باء - الالتزامات الطوعية

٣١ - وُجّهت دعوة مفتوحة أثناء استعراض زامبيا في عام ٢٠٠٨ إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. ومنذ عام ٢٠٠٨، قام ثلاثة من المكلفين بولايات ببعثات إلى زامبيا، منهم الخبرة المستقلة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع؛ والمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه؛ والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً. وستواصل زامبيا تعاونها مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لأداء مهامهم.

جيم - أنشطة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٣٢ - أجرت لجنة حقوق الإنسان، أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، عدداً من الأنشطة من أجل الوفاء بولايتها في حماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع الأشخاص في زامبيا. ونُفذت الأنشطة عملاً بالمادة ٩ من قانون لجنة حقوق الإنسان، الباب ٤٨ من قوانين زامبيا، وهي المادة التي تُنيط باللجنة المهام التالية:

- التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان؛
- التحقيق في أي إخلال بالعدالة؛

- اقتراح التدابير الفعالة لمنع انتهاك حقوق الإنسان؛
- زيارة السجون وأماكن الاحتجاز الأخرى والمرافق ذات الصلة بهدف فحص وتقييم أوضاع المحتجزين في هذه الأماكن وتقديم توصيات لحل المشكلات القائمة؛
- تنفيذ برنامج مستمر للبحث والتثقيف والإعلام وتيسير إعادة تأهيل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بهدف تعزيز احترام حقوق الإنسان وحمايتها؛
- التوصية بإجراءات لإنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ومنع هذه الانتهاكات؛

• الاضطلاع بكل ما قد يساهم على نحو مباشر أو غير مباشر في أداء اللجنة لمهامها.

٣٣- وأجرت اللجنة، خلال فترة الاستعراض، أعمالاً في مجال البحث والدعوة استهدفت جملة أمور، منها التأثير على الإصلاحات السياسية والتشريعية فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان في زامبيا. وأجرت اللجنة أنشطة بحث وقدمت توصيات من أجل إصلاحات تشريعية وسياساتية وعملية في مجالات مواضيعية متنوعة، منها العمالة والعمل، وعملية التخطيط الوطني، والنظام الدستوري وحقوق الإنسان، والإسكان، وفيروس نقص المناعة البشري والإيدز والبيئة. وقد أُجري معظم هذا العمل في إطار تجميع وإصدار تقرير سنوي بشأن حالة حقوق الإنسان.

٣٤- وأجرت اللجنة أيضاً استعراضاً لخطة العمل الوطنية لزامبيا للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٩، وقامت من خلال التعاون مع لجنة حقوق الإنسان والنظام الدستوري وإرساء الديمقراطية، في إطار الفريق الاستشاري لقطاع الحكم الرشيد، بوضع خطة عمل وطنية جديدة لحقوق الإنسان للفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٠.

٣٥- وفي مجال التثقيف والإعلام فيما يتعلق بحقوق الإنسان، أجرت لجنة حقوق الإنسان أنشطة تدريبية مختلفة لمجموعات متنوعة، شملت تدريب وتثقيف المدرسين في مجال حقوق الإنسان بالتعاون مع لجنة مكافحة الفساد، وبناء القدرات وتخطيط البرامج للمحطات الإذاعية المجتمعية في جميع أنحاء البلد في مجال إنتاج وإذاعة القصص التي تم المجتمع في مجال حقوق الإنسان، وتدريب رجال الشرطة والعاملين في السجون في مجال حقوق الإنسان، وحلقات عمل في مجال حقوق الإنسان تركز على حقوق الإنسان ومنع التفاعلات أثناء الانتخابات. كما أشركت اللجنة وسائط الإعلام وأنشأت موقعاً على شبكة الإنترنت تقدم فيه معلومات عن حقوق الإنسان. واستغلت اللجنة الأيام الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان لإبراز قضايا محددة في مجال حقوق الإنسان.

٣٦- وواصلت اللجنة أيضاً، خلال فترة الاستعراض، تلقي وبحث شكاوى تتضمن ادعاءات بانتهاك حقوق الإنسان. ففي هذه الفترة، تلقت اللجنة ٦٢٢ شكوى في عام ٢٠٠٨، و١٠٩٣ شكوى في عام ٢٠٠٩، و١١٧٢ شكوى في عام ٢٠١٠، و١٠١٩ شكوى في عام ٢٠١١.

دال - الوعي العام بحقوق الإنسان

٣٧- تعترف حكومة زامبيا بأهمية التزامها برفع مستوى الوعي العام بحقوق الإنسان. ولبلوغ هذه الغاية، أكدت الحكومة أنها تقدم ثقافة حقوق الإنسان في مقررات التعليم الابتدائي. كما يمثل التدريب والتوعية في مجال حقوق الإنسان عنصراً أساسياً في عملية إعداد التقارير المقدمة من زامبيا بوصفها دولة طرفاً.

٣٨- ويتسم المجتمع المدني لزامبيا بالحيوية نتيجة البيئة المؤاتية التي أنشأتها الحكومة. ويشترك المجتمع المدني للبلد مشاركة فعالة في التوعية بالمسائل الوثيقة الصلة بحقوق الإنسان، مثل عملية الاستعراض الدوري الشامل.

خامساً - تحديد الإنجازات والتحديات والمعوقات فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات المقبولة

٣٩- قامت الحكومة، منذ الاستعراض الأخير ووفقاً للأوليات الوطنية التي حددتها زامبيا، بتسريع وتيرة تنفيذ التشريعات والبرامج ذات التأثير الإيجابي على حياة المواطنين، لا سيما سكان المجتمعات الريفية.

ألف - الإنجازات

٤٠- إدراج أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في التشريعات المحلية: سنت زامبيا، منذ الاستعراض الأخير، قانون مكافحة العنف القائم على نوع الجنس، وهو القانون رقم ١ لسنة ٢٠١١، وأجرت استعراضاً لأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المدرجة في التشريعات الوطنية. وكان الغرض من هذه العملية هو توجيه عملية إدراج أحكام الاتفاقية في التشريعات الوطنية. وفيما يتعلق تحديداً بالعنف القائم على نوع الجنس، جرى توسيع نطاق وحدة دعم الضحايا التابعة لدائرة الشرطة في زامبيا لتتواجد في جميع مراكز الشرطة وفي بعض النقاط الرئيسية للشرطة. وتلقى ضباط الشرطة تدريباً مستمراً في مجال الدراسات الجنسانية وحقوق الإنسان وإسداء المشورة العامة.

٤١- التعليم وتنمية المهارات: تعترف الحكومة بالدور المهم للتعليم وتنمية المهارات في التنمية الاجتماعية الاقتصادية. ويتمثل هذا الدور في إتاحة الفرص للنمو والحد من الفقر والعمل والإنتاجية والتنمية البشرية. وتركز زامبيا على توسيع فرص الحصول على التعليم الثانوي والجامعي. كما بذلت الحكومة مزيداً من الجهود من أجل تحسين نوعية التعليم بجميع مستوياته بحيث يتلقى الدارسون المهارات والمعارف والمواقف والقيم الملائمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

باء- التحديات

٤٢- جائحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز: يشكل وباء فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز التحدي الرئيسي للمساعي الرامية إلى الحد من الفقر وتحقيق التنمية البشرية في زامبيا. وتعترف حكومة جمهورية زامبيا بأن لفيروس نقص المناعة البشري والإيدز القدرة على تبديد الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية البشرية والتقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٣- ووضعت الحكومة استراتيجيات لكي تطبقها خلال فترة تنفيذ الخطة الإنمائية الوطنية السادسة للبلد من أجل الحد من العوامل الرئيسية المسببة لحالات العدوى الجديدة، ومن هذه العوامل زيادة عدد الشركاء الجنسيين في نفس الفترة، وانخفاض معدل استخدام الواقيات الذكرية وعدم انتظام استخدامها، وانخفاض معدلات ختان الذكور، والتنقل، والفئات الضعيفة ذات السلوكيات المحفوفة بمخاطر عالية، وانتقال العدوى من الأم إلى الطفل. ومن أمثلة البرامج والتدخلات تعزيز سبل الوقاية، وتكثيف وتسريع طرق الوقاية من الانتقال الجنسي لفيروس نقص المناعة البشري داخل الأسرة، وذلك مثلاً بمنع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، وإدراج الوقاية في جميع جوانب الرعاية بجميع أماكن الرعاية الصحية، وتوسيع وتعزيز سبل الوصول إلى خدمات المشورة والاختبار الطوعيين والاستفادة منها. ووضعت الحكومة أيضاً الإطار الاستراتيجي الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وفقاً للخطة الإنمائية الوطنية السادسة. وكان من ثمار جهود الوقاية المكثفة المذكورة آنفاً أن انخفض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشري من ١٦,١ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ١٤,٣ في المائة في عام ٢٠٠٩.

٤٤- **الاحتفاظ في المرافق الإصلاحية:** وُجّهت عناية مجلس حقوق الإنسان، أثناء استعراض زامبيا في عام ٢٠٠٨، إلى احتفاظ السجون، وهي مشكلة لا تزال قائمة. وتبلغ سعة السجون خمسة آلاف وخمسمائة سجين (٥٥٠٠) في حين يزيد عدد السجناء المحتجزين بها على ستة عشر ألفاً (١٦٠٠٠). غير أنه، عقب الاستعراض، أُتخذت تدابير للحد من الاحتفاظ في أماكن الاحتجاز، منها إنشاء سجون جديدة في المقاطعات الغربية والشمالية والشرقية، وإقامة محاكم صلح ومحاكم محلية في جميع أنحاء البلد. وأُتخذ تدبير آخر هو إنشاء نظام وطني للإفراج المشروط يهدف أساساً إلى التخفيف من الاحتفاظ في السجون. وثمة تطور إيجابي آخر أسهم في تحسين مرافق السجون، هو إنشاء مراكز صحية في السجون تقدم للسجناء خدمات صحية مثل العلاج المضاد لفيروس نقص المناعة البشري.

٤٥- **معوقات التنفيذ:** يستلزم تنفيذ برامج حقوق الإنسان الرامية إلى ضمان تمتع جميع مواطني زامبيا بحقوقهم تنسيقاً رفيع المستوى وفعالاً. ورغم أن من سلطة وزارة العدل التعامل مع سياسة حقوق الإنسان في زامبيا، فإن الأعمال الفعلية لحقوق الإنسان المدرجة في الدستور والمعاهدات يدخل في اختصاص عدد من الإدارات والوزارات الحكومية بحسب ولاياتها التشريعية. وتقر حكومة جمهورية زامبيا بضعف التنسيق فيما بين المؤسسات الرئيسية في

سياق تنفيذ الملاحظات الختامية والتوصيات المقدمة من هيئات المعاهدات، والتوصيات المقدمة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وما إلى ذلك.

سادساً - الأولويات والمبادرات والالتزامات الوطنية الرئيسية التي تعتمدها الدولة اتخاذها للتغلب على التحديات

٤٦ - كما ذكر آنفاً، حددت حكومة زامبيا أربع أولويات رئيسية تمشياً مع ولاياتها السياسية الانتخابية. وتشمل هذه الأولويات تطوير التعليم، وتوفير الخدمات الصحية، والتنمية الزراعية، وتطوير المساكن. وسوف تتلقى هذه البرامج القطاعية الأربعة دعماً من قطاعات أخرى، منها قطاع تنمية البنية الأساسية وقطاع الحماية الاجتماعية.

٤٧ - التعليم: يحتاج نظام التعليم في الوقت الحاضر إلى مراجعة واسعة النطاق، حيث يعاني التعليم الابتدائي والثانوي من انخفاض مستويات الالتحاق وتدني معايير التعليم. فالجامعات والكليات لا تعاني فحسب من انهيار البنية الأساسية، وإنما تعاني أيضاً من نقص مستديم في العاملين المؤهلين. ومن شأن مراجعة وإلغاء قانون التعليم القديم أن يسفر عن إصلاح نظام التعليم في زامبيا وأن يسهم في النهوض به بما يعزز ويحمي الحق في التعليم.

٤٨ - خدمات الرعاية الصحية: في سياق ضمان حصول جميع مواطني زامبيا على الخدمات الصحية، زادت الحكومة الاعتمادات المالية المرصودة في الميزانية لقطاع الصحة من أجل التغلب على القيود المتعلقة بالموارد البشرية، وتوفير الأدوية الأساسية، وإصلاح البنية الأساسية المنهارة.

٤٩ - التنمية الزراعية: تتمتع زامبيا بقدرات زراعية من الممكن، في حال استغلالها على نحو كامل، أن تسهم إسهاماً كبيراً في توفير فرص العمل وتكوين الثروات والتخفيف من الفقر. وتعتمد الحكومة توجيه الإعانات الزراعية والضمانات السوقية وخدمات الإرشاد الزراعي نحو إنتاج محاصيل معينة في مناطق محددة من البلد.

٥٠ - الإسكان: من حيث الإسكان، تعتمدها الحكومة تطبيق خطة للإسكان الاجتماعي تهدف إلى تمكين السلطات المحلية من بناء مساكن منخفضة التكلفة باستخدام القروض التي تضمنها الحكومة.

٥١ - ومن شأن تنفيذ الأولويات المذكورة أعلاه أن يؤدي في نهاية الأمر إلى الوفاء بحقوق الإنسان المدرجة في الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها زامبيا وإعمالها تدريجياً، وتشمل هذه الحقوق الحق في التعليم، والحق في الرعاية الصحية، والحق في الغذاء، والحق في العمل، والحق في السكن اللائق.

سابعاً- التوقعات المتعلقة ببناء القدرات، وطلبات المساعدة التقنية والدعم المتلقى، إن وجدت

٥٢- آلية المتابعة: كما ذكر آنفاً، تواجه حكومة زامبيا تحديات فيما يتعلق بالتنسيق فيما بين المؤسسات الرئيسية بشأن تنفيذ الملاحظات الختامية وتوصيات هيئات المعاهدات وتوصيات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وسوف تستفيد حكومة زامبيا من بناء القدرات في تعزيز قدرتها على وضع آلية فعالة للمتابعة والتنسيق في إطار أعمال حقوق الإنسان.

٥٣- تطوير البنية الأساسية: رغم ما تحقق من خطوات في مواجهة تحديات الاكتظاظ في السجون، لا تزال هنالك حاجة إلى المساعدة التقنية والمالية لتطوير البنية الأساسية، مثل المحاكم والسجون.

٥٤- الاتجار بالبشر: أُشير إلى أن جمهورية زامبيا مصدر ومنطقة عبور لعمليات الاتجار بالبشر. ورغم أن حكومة زامبيا سعت إلى التصدي لمسألة الاتجار بالبشر بعدة طرق، منها سن قانون مكافحة الاتجار بالبشر، لا تزال هنالك بعض التحديات. وفي هذا السياق، ترحب حكومة زامبيا بالدعم المقدم من أجل التصدي لهذه المسألة.